إهداء

إلى: أسرتى

جريدة الأهرام

وطنى مصر

أهدى درسا من دروس

غربتى

obeikan.com

obeikan.com

تقديم

يسعدنى للغاية تقديم كتاب «لولا دا سيلفا. . حلم البرازيل، دروس فى العداله والتنمية وبناء الدوله ، للصحفى المصرى المتميز (إبراهيم السخاوى) مراسل أكبر وأعرق جريدة فى مصر والوطن العربى «جريدة الأهرام المرموقة». كان لى لقاء شخصى بكاتب هذا العمل، حيث قام بإجراء حوار معى حول موضوعات السياسة الخارجية البرازيلية. ألاحظ بكل سرور شغف الجمهور العربى، والمصرى على وجه الخصوص بالبرازيل. فخلال السنوات التى عملت بها كوزير للشئون الخارجية فى عهد الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، كنت أعمل جاهدا على تعزير علاقة البرازيل مع الدول العربية ،خاصة مع مصر. البرازيل بها جالية عربية كبيرة ترجع أصولها إلى الشرق الأوسط، أغلبيتها من سوريا ولبنان، وفى الآونة الأخيرة استقبلنا عددا كبيرا من المهاجرين الفلسطينيين، وقد ساعد فى هذا موقف البرازيل المنفتح تجاه هجرة الأعداد الكبيرة ، التى استقبلتها البرازيل من اللاجئين من تلك المناطق، حتى قبل اندلاع الصراع فى سوريا.و الثقافة العربية موجودة وظاهرة فى العديد من جوانب الحياة البرازيلية. وحدث ولا حرج عن الأدب وفن الطهو الغارقين فى العناصر العربية. حتى اللغة البرتغالية تتضمن العديد من التأثيرات العربية الموجودة فى شبه الجزيرة الأيبيرية قبل اندماج البرازيل فى الإمبراطورية البرتغالية. وتمتلىء عوالم السياسة والتجارة والدبلوماسية بالأسماء ذات الأصول العربية.

من المفارقات، أنه حتى وقت قريب كانت السياسة الخارجية البرازيلية تبدى اهتماما ضعيفا بشئون الدول العربية، إلا فى الحالات التى تتعلق بقرارات الأمم المتحدة ،التى تستلزم بالضرورة موقفا من

جانبنا. فكانت نقطة (إيجابية) حينما شاركت القوات البرازيلية فى قوة حفظ السلام فى السويس، قبل عام 1967. بالإضافة إلى الأزمات النفطية فى السبعينيات والتى أدت إلى التقارب فى المجال الاقتصادى والتجارى، وأدت إلى زيادة الاستثمارات بشكل ملحوظ فى الثمانينيات، وهو الاتجاه الذى تأثر سلبا مع حرب الخليج الأولى من الناحية السياسية والدبلوماسية، ومن الجدير بالذكر وجود البرازيل من خلال وزير خارجيتها خلال توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل فى عام 1994. حيث كانت البرازيل فى ذلك الوقت هى البلد الوحيد فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى الذى دعى للمشاركة فى هذا الاحتفال. وعقب ذلك، حضرت البرازيل أيضا المؤتمر الأول الذى اطلق عليه اسم «عملية الدار البيضاء». وكمستشار لحكومة إيتامار فرانكو، كان لى شرف المشاركة فى الحدثين، حيث بدأت فى تفعيل العلاقات الشخصية مع القادة العرب على أعلى مستوى.

فى هذا الوقت تعرفت على وزير خارجية مصر، السيد عمرو موسى، الذى تولى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية فى وقت لاحق. وكان ذلك التقرب أيضا نتيجة لكون البرازيل ومصر أعضاء فى مجموعة دول الـ 15(G–15)، وهى مجموعة البلدان النامية، التى تم إنشاؤها بهدف التطابق مع مجموعة الدول السبع(G–7). حيث كانت مجموعة الدول الـ15 (G–15) أداة مهمة فى تطور مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب، التى كانت واحدة من نقاط القوة الدبلوماسية البرازيلية فى سنوات حكم الرئيس لولا. تواصلت مع السيد عمرو موسى من خلال مؤتمر قمة دول مجموعة الـ 15(G–15) الذى أطلق فى الهند عام 1994، وكان له شأن كبير فى المبادرة التى اتخذتها البرازيل لاحقا لتعزيز قمة جنوب أمريكا الدول العربية (أسبا)(ASPA)، والتى عقدت دورتها الأولى فى برازيليا فى عام 2005.

ساعد مؤتمر قمة (أسبا)(ASPA) الأولى فى تكثيف العلاقات بين البرازيل والدول العربية بشكل ملحوظ. فقد زاد حجم التبادل التجارى بنحو أربعة أضعاف فى سبع سنوات تقريبا. إلى جانب زيادة الاستثمار المتبادل، وأيضاً اكتسبت العلاقات الثقافية زخما جديدا. من خلال إنشاء مكتبة ومركز بحوث أمريكا الجنوبية والدول العربية (Bibliaspa) والذى يعتبر بمثابة مثال على هذا النهج. ومن الناحية السياسية، تم اعتماد البرازيل كمحور فعال لقضايا الشرق الأوسط. وقد ذكرت فى كتابى «طهران ورام الله والدوحة» الكثير عن هذا النهج من التقارب بين البرازيل والدول العربية، بما فى ذلك الحالات التى دعيت فيها البرازيل لتكون مشاركة فى الفعاليات المختلفة، مثل مؤتمر أنابوليس (2007) Annapolis، والكثير من الاجتماعات للمتبرعين لـ لبنان وفلسطين. وأذكر أيضا الطلبات التى وجهت للبرازيل لتكون وسيطا فى الحوار حول قضايا معقدة، مثل مرتفعات الجولان. والأهم من ذلك، هى نتيجة تلك الحوارات المكثفة، التى أدت إلى قيادة البرازيل فى أوآخر عام 2010 حركة دعم الدوله الفلسطينية من خلال بلدان أمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق تحديدا مع مصر، فقد اكتسبت العلاقات السياسية والاقتصادية قوة جديدة. فقبل عام 2003، كانت العلاقات المباشرة بين برازيليا والقاهرة منحصرة فى منطقة متعددة الأطراف، والتى لعب ويلعب فيها البلدان دورا مهما. وبالإضافة إلى دول مجموعة الـ 15(G–15) التى سبق ذكرها، يجب أن نذكر أيضا تقارب المواقف بين البلدين فى مجموعة الـ20 (G20) لمنظمة التجارة العالمية (OMC) –لا يجب الخلط بين G–15 الخاص بمنظمة التجارة العالمية وبين قادة الـ G–20، والتى للأسف لا تضم مصر التى ظلمت لأنها ليست عضواً فيها–، وأهمية التعاون فى إطار ما يسمى بـ (الأجندة الجديدة) التى تجمع عددا قليلا من البلدان المتقدمة والنامية، كدول ملتزمة بالقضاء

على الأسلحة النووية. وبفضل عمل هذه المجموعة، استطاع مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى TNP الموافقة فى عام 2000 على مقترحات مهمة، ما تمت تسميته بـ «الخطوات الثلاث عشرة» التى يمكن فى يوم ما أن تشكل أساسا لعملية حقيقية لنزع السلاح.

كما ذكرت فى الكتاب المذكور أعلاه، أنه منذ مطلع القرن العشرين أصبح الحوار السياسى بين البلدين أكثر تكرارا وكثافة، فضلا عن تبادل العديد من الزيارات الوزارية، مرة واحدة من كل جانب، إلى جانب الزيارات الرئاسية.

مما ساعد على الحركة التجارية والاستثمار والتعاون التقنى بين البلدين. والحقيقة أن تبعث صحيفة مهمة كالأهرام مراسلا لها إلى البرازيل (إبراهيم السخاوى) كاتب هذا العمل، وهو الأول فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، يعبر عن الإدراك المتبادل لأهمية هذه العلاقة. فهناك الكثير من الأعمال التى يمكن القيام بها، خاصة فى المجال الثقافى والإعلامى، حيث أنه لا يزال هناك عدم معرفة متبادل بين الطرفين. وهذا لا يعتمد فقط على المبادرات الحكومية، ولكن أيضا من خلال أعمال القطاعات المختلفة مثل الصحافة والإعلام. لنقل الأحداث الاقتصادية والسياسية فى منطقة أو أخرى،، ولكننى متأكد أن نمو العلاقات بين البرازيل ومصر سوف يستمر على المدى المتوسط والطويل. لذلك، ولأسباب أخرى أرحب بمبادرة (إبراهيم السخاوى) فى كتابه حيث إنه عمل مهم يحتوى على العديد من جوانب التنمية البرازيلية التى حدثت فى الآونة الأخيرة.

سيلسوأموريم

وزير الخارجية والدفاع البرازيلى السابق

ريو دى جانيرو

2016 2 5

مقدمة

يمكن القول إن الاشتراكية الديمقراطية هى اشتراكية أقل ثورية، وربما لاتثير الانتباه، لكنها ذات فعالية وقدرة على الاستمرارية، والتكيف مع التنمية، وتحقيق العداله الاجتماعية، وتعددية التوجهات السياسية، إنها مزيج من مبادىء اشتراكية إنسانية الطابع، وفرصة لممارسة ديمقراطية صحيحة.

لعل البداية التاريخية للديمقراطية الاجتماعية أو (الاشتراكية) تكمن فى المنحى الاجتماعى للفكر الليبرالى الذى أخذ فى التقدم إلى الأمام منذ نهاية القرن التاسع عشر ويمكن ايجازه فى عبارة بليغة: «صارت الدوله شريكا أساسياً فى الفعاليات الاجتماعية.. هذا الشريك الميسر للحراك الإنسانى فى سبيل الرخاء وتحقق السعادة الإنسانية.. نعم كان الفيلسوف الإنجليزى «جون ستيوارت مل» رائدا فى هذا المجال إلا أن «ديفيد ريتش» [1] فى أوآخر القرن التاسع عشر استطاع إثبات أن الحقوق الإنسانية هى القدرة على تنمية وتعميق الازدهار الإنسانى ـ الاجتماعى. إنه أول حديث عن الأمن الإنسانى فى صورته الفردية، إذ يجب على المجتمع أن يؤمن لأفراده الحد الأدنى من الأمان والخيرات أو الموارد أو الحاجات الإنسانية. إنه استطاع إيضاح أن الدوله هى الشريك الرئيسى فى تحقيق السعادة الفردية، والشعور بالانتماء للوطن فى صورته القومية.

---

١ ينظر فى
(David. Ritchie. The moral Function of starte. (1889 -
وأيضا
(Natural Rights. (1895 -

وقد حاول الليبراليون المحدثون أمثال مل، جرين، ريتش، ثم من أتى بعدهم من المعاصرين ذوى التوجهات الاجتماعية من أمثال هوبهاوس، ديوى، أن يبحثوا عن حلول للمشكلات المثارة، ولذا اقترحوا، وقدموا برامج حكومية متنوعة على نحو متسع تشمل نطاقا واسعا فى مجالات الصحة، التربية، الرعاية الاجتماعية.. أصبحت الدوله مسئوله عن توفير وسائل الحياة الكريمة، وعن مستوى معيشى متحضر مما يمكن المواطنين من القدرة والكفاءة فى العمل، لكن على الرغم من المساهمة المقدمة من سيدنى ويب، وبياتريس ويب، من خلال تقرير عن قوانين الفقراء ومساعدة المحتاجين 1905 – 1909 ،التى عبرت عن رؤية الاشتراكية» للقضاء على الفقر من خلال قانون حد أدنى للدخل تضعه الدولة، إلا أن قضية الفقر والفقر المدقع لم يتم حسمها من قبل الليبراليين الاجتماعيين والاشتراكيين على حد سواء. من هنا لم يسفر الإصلاح الرأسمالى عن شىء ذى بال مع رفض الاشتراكيين الأوروبيين له. وفى أوآخر عشرينيات القرن العشرين بدأت النقابات العمالية مع الديمقراطيين الاشتراكيين (الاجتماعيين فى دعم فكرة التأمين الشامل للبطاله من قبل الدوله فى مواجهة ما ينجم من مخاطر اجتماعية وقد طرح الفيلسوف الأمريكى «جون ديوى» فكرة البحث عن المصلحة العامة كسبيل لإدراك القدرات الفردية من أجل المادة تشكيلا للنظام الاقتصادى، وقد استمر على الدرب نفسه مفكرون أمريكيون من أمثال كرولى، ووالترويل ووالتر ليبمان فقدموا فكرة صندوق لاعادة توزيع الموارد يقوم بعبء التعويض عن الحوادث والعجز والشيخوخة، وقد جاء التأمين الاجتماعى فى التجربة الفرنسية مع بداية القرن العشرين تعبيراً عن وجود الدوله، وما يتفق مع رؤية «فولييه» عن العداله التعويضية التى تشرع المعاش والتأمين كأمرين اجتماعيين لازمين. لكن يمكن القول أن التجربة الفرنسية وعلى العكس

من التجربة الإنجليزية التى تبنت أفكاراً اجتماعية من منطلقات ليبرالية واضحة القسمات، جاءت الفرنسية من منطلقين أساسيين: الكاثوليكية، الماركسية، وقد شرعت الكاثوليكية الاشتراكية ،التى ارتبطت بالديمقراطية الاشتراكية (المسيحية) حماية الأسرة فى إطار تأكيد الدور التقليدى للمرأة. وبوسعنا تحديد التباين فى نظم الديمقراطية الاشتراكية أو الاجتماعية على الساحة الأوروبية من خلال الأهداف والبنية الاجتماعية، فبريطانيا تؤكد على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية مع إعطاء فرصة لنظام الامتيازات وفقا للدخل، وفى الدول الاسكندنافية أو الشمال الأوروبى تبدو الضرائب المرتفعة السمة المميزة مع خدمات مميزة تمولها الدوله. وفى وسط أوروبا يتم الالتزام بالخدمات الاجتماعية مع الاعتماد على مساهمات الضمان الاجتماعى، وفى جنوب أوروبا حيث يتشابه مع رؤية وسط أوروبا لكن بصورة أقل شمولية ومن خلال مستويات أدنى من حيث الدعم المالى .

وإذا كانت أوروبا قد انطلقت فى تحويلاتها الديمقراطية إلى الديمقراطية الاجتماعية أو الاشتراكية بعد اخفاقات الديمقراطية الليبرالية فى تكريسها لصورة الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية Neo Liberalism فى أشكالها اللاإنسانية المتطرفة فى فردانيتها، فإن الانطلاقات الأوروبية عكست طبيعة المجتمعات الأوروبية التى ارتكزت على تطوير المشروع الحر (الليبرالى) مع ترك مساحة مؤثرة للدوله لتحقيق البعد الاجتماعى، فإن المجتمعات غير الأوروبية وبحكم طبيعتها أخذت تجاربها فى الاشتراكية الديمقراطية أشكالا مختلفة تتناسب مع الظروف والبيئة الخاصة، لكن المناسب طرحه فى هذا الصدد هو ما يمكن تسميته كما فى التجربة البرازيلية ـ على سبيل المثال ـ هو إعادة توزيع الإمكانيات، أو بمعنى أكثر وضوحا محاوله إقامة نظام استثمارى بأبعاد اجتماعية. دون الارتباط بسياسات

مركزية محددة تستبعد طبقة الأغنياء أو الرأسماليين من الحسبان الاجتماعى من أجل صالح الطبقات الكادحة أو الفقيرة، وفى المقابل لا يمكن ايجاد صياغة لنظام اقتصادى حيوى ومتماسك فى ظل اقصاء أو استبعاد طبقات أخرى وفقا لمخططات اقتصادية معينة، إن القيمة الحقيقة للتجربة الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) الناجحة تقوم على أمرين: الأول: فكرة (الاستيعاب) كأساس للحراك الاقتصادى، الثانى: رفض فكرة (الاستبعاد) كمدخل للنجاح الاقتصادى. وعندما نفسر فكرة «الاستيعاب» فإننا نتحدث عن صورة المواطنة حيث تكون الحقوق والواجبات المدنية التى يجب أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع، كما أنها تعنى تلك الفرص المتاحة، والحضور الفاعل فى المجال العام. وبالنسبة لفكرة «الاستبعاد» فإننا نتحدث عن نمطين من الاستبعاد هما استبعاد قسرى، أى استبعاد أولئك المدرجين فى القاع والخارجين عن دائرة الفرص المتاحة واستبعاد طوعى من قبل بعض الجماعات الثرية أو النخبوية من الحضور فى النظام العام، أى الانعزال داخل إطار المجتمع.

وإذا كان بوسعنا إدراك الملامح العامة للتجربة البرازيلية فإن الجديد الذى حدث، والتطور الذى لحق بالمجتمع هو تشكيل رؤية لمجتمع الاستيعاب فالنماذج المروعة فى تطرفها وسلوكياتها التدميرية كما كان سائدا فى البرازيل، ومن قبل فى جنوب إفريقيا هى نتاج عدم الاستيعاب المجتمعى. إن التجربة البرازيلية قد استطاعت أن تحدث من الاستبعاد الطوعى للطبقات أو النخب المتميزة، فى مقابل ايقاف عجله «الاستبعاد» التى أوجدت هذا النوع من التطرف والسقوط المجتمعى. وليس فى البرازيل وحدها، لكن يوصى الآن بتجارب المزج بين الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) والرأسمالية الليبرالية الجديدة، إنه خيار يسارى معتدل ليس فى عداء مع الليبرالية ويطرح نفسه

كتوجه للقرن 21. هذا مافعله لولا داسليفا فى البرازيل، وباسكس فى أوروجواى ولعل هذا الكتاب فى عرضه للتجربة البرازيلية ودورسها المستفادة يمثل دعوة إلى قراءة عربية ووطنية تتطلع إلى تقدم مصر والعالم العربى إنها قراءة لاستخلاص الدروس ورصد التجارب ووعى بطبيعة مجتمعنا وما يمكن تطبيقه وعلى وجه السرعة، وما لا يمكن حاليا، لكن ثمة إمكانية فى المستقبل للأخذ بزمام المبادرة، والتقدم إلى الأمام.

فى هذا الكتاب نستعرض التجربة الناجحة للرئيس البرازيلى السابق لولا داسيلفا خاصة فى مجالات العدالة الاجتماعية والتنمية وبناء الدولة.

المسيح المخلص ، العامل الوفى لبلده، مهندس التغيير فى البرازيل، المخلص الوفى، ابن البرازيل، حلم البرازيل، هذه ليست مجرد ألقاب يحملها لولا داسيلفا لكنها ملامح واقع شكل حلم البرازيل فى النهوض والتقدم إلى الأمام. ولعلنا لانعرف كم من الجهد والعرق والنضال من أجل المواطنة والديمقراطية فى البرازيل، فالتحرر من الاستعمار الغربى اقتصاديا ومعرفيا فى العالم الثالث توجته البرازيل على يد داسيلفا إلى حراك اجتماعى ملهم ودشنته نقابات مستقلة ودفعته إلى المعنى قدماً «حركة بلا أرض» وساندته حركة «لاهوت التحرير» وجعلته شعاراً مبادىء وأهداف «حزب العمال».

لم تكن هناك تنمية بشرية حقيقية رغم مؤشرات نمو عالمية، هذه المؤشرات شكلت بوصلة تراكم الثروات لفئات محددة أو لقطاعات معنية فى المجتمع البرازيلى. كان لابد من وقفة وتحول فى المسار، وقد كانت الانتخابات البرلمانية الديمقراطية خطوة فى المسار الصحيح نحو الديمقراطية الاقتصادية التشاركية والتى مكنت مواطنى البرازيل من

إدارة ميزانيات المحليات عبر ميزانيات تشاركية فانهار جدار الفساد العازل فى المحليات لتنكشف الرؤية وتتم التعبئة ضد الفقر وكل ألوان التهميش الاجتماعى، فها هى فئات اجتماعية مهمشة كالزنوج والمرأة والشباب والأقليات والاثنيات تصبح فى قلب الحراك الاجتماعى من خلال حزب العمال دعمتها حزمة من القوانين والتشريعات تمثل حماية قانونية من كل انتهاكات حقوق الإنسان.

ـ حقا، لم يكن سلف داسيلفا أو «كاردوسو» بخارج السياق الاقتصادى والتنموى، كانت لديه الدراية بالتحول الاقتصادى لكن التحول إلى الأسواق العالمية عبر سياساتها المسيطرة، ومن ثم توفر حلا للخلاص من الفقر فى البرازيل، لكنها فى الوقت نفسه دقت ناقوس خطر من أجل التنظيم السياسى والاجتماعى، وتدخل الدولة فى سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة خاصة فى مجالى التعليم والصحة.

جاء الحل على يد مرشح للرئاسة فى البرازيل، لم يكن زعيماً برغم قيادته لحزب العمال ورئاسته لاتحاد النقابات العمالية فى البرازيل لكنه كان رغبة جارفة وحلما يتوق إلى التحقق من قبل البرازيليين، خاصة الطبقات الفقيرة والكادحة، لكن «ثقافة الأمل» التى طرحها داسيلفا فى مقابل «ثقافة الخوف» لم تمثل تهديداً لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال فقد طمأنهم على حقوقهم بالتوازى مع حقوق المهمشين اجتماعيا. كافح داسيلفا من أجل الحفاظ على شعبيته وسط التحديات والظروف المعاكسة بأن استمر فى تقدمه لتحقيق التطلعات الشعبية لدى العمال والفلاحين والمرأة.. وكل الفئات الاجتماعية الأخرى المهمشة. وقد تعرض برنامج التقشف الذى طرحه داسيلفا للانتقادات بوصفه تحجيما للاستثمارات المطلوبة للتطوير الصناعى وايجاد

فرص عمل، لكنه أصر على برنامجه ضد التهميش الاجتماعى، وقد ساندە فى برنامجه صراحته ومكاشفته بالأوضاع القائمة فى حديثه إلى الشعب البرازيلى ومن الصراحة والمكاشفة انخفض العجز فى الموازنة وزادت الثقة فى الاقتصاد البرازيلى مع انخفاض معدل الفساد المالى المزمن فى الاقتصاد البرازيلى مع انخفاض معدل الفساد المالى المزمن فى البرازيل إلى حدوده الدنيا مع اتاحة الفرصة للاستثمارات ومعها فرص عمل، وبالتالى معالجة ناجحة لمشكلة الفقر. وقد جاءت عمليات التوسع فى الانتاج عبر خطط تنمية مستدامة وشاملة تضع فى حسبانها البعد الإنسانى والبيئى مع توسع فى إنشاء المؤسسات التعليمية وتطويرها. ولم يكتف داسيلفا بهذا بل رغب فى الحفاظ على قوة البرازيل الاقتصادية وفكاكها من السيطرة الاقتصادية بالتكتل الاقتصادى من خلال «الميروكسور» والتى لم تتح فرصة انتقال البضائع ورؤوس الأموال لدول جنوب أمريكا اللاتينية بل سهلت حركة المواطنين عبر جواز سفر موحد وبرامج للتبادل الأكاديمى والثقافى والسياحى. ومن الاقتصاد استطاع داسيلفا أن يكسب سياسيا، فأقام علاقات مؤثرة على المستوى العالمى من خلال سياسات خارجية متزنة وفاعلة.

إبراهيم السخاوى

البرازيل

2016/2/1